

**تقرير لجنة الشئون الخارجية والدفاع  
والأمن الوطني بشأن مشروع قانون  
بالتصديق على الميثاق العربي  
لحقوق الإنسان المرافق للمرسوم  
الملكي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٥م**



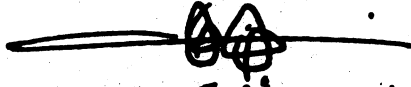
التاريخ: ١٣ مارس ٢٠٠٦م

**الموقر  
معالي الدكتور فيصل بن رضي الموسوي  
رئيس مجلس الشورى**

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أرفق لمعاليتكم طي هذا الكتاب تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص مشروع قانون بالتصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان المرافق للمرسوم الملكي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٥م ، راجين من معاليتكم عرضه على المجلس لاتخاذ ما يراه مناسباً .

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير ،،،

  
أخوكم

**د. خالد بن خليفة آل خليفة  
رئيس اللجنة**

المرفقات :

١. تقرير اللجنة حول مشروع القانون .
٢. ملاحظات لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى .
٣. قرار مجلس النواب حول مشروع القانون ومرفقاته .
٤. مشروع القانون مع نص الاتفاقية .



التاريخ : ١٣ مارس ٢٠٠٦ م

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني  
بخصوص مشروع قانون بالتصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان  
الموافق للمرسوم الملكي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٥ م

بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٠٦ م رفع صاحب المعالي السيد خليفة بن أحمد الظهيري رئيس مجلس النواب إلى صاحب المعالي الدكتور فيصل بن رضي الموسوي رئيس مجلس الشورى مشروع قانون بالتصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٥ م . وما انتهى إليه مجلس النواب بهذا الصدد .

وبتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٠٦ م أحال صاحب المعالي رئيس المجلس مشروع القانون للمذكور ومرفقاته إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني لدراسته ، وإعداد تقرير بشأنه لرفعه إلى المجلس . وعقدت اللجنة اجتماعاً لها بتاريخ ٨ مارس ٢٠٠٦ م ، ناقشت فيه مشروع القانون وتدارست مواد الاتفاقية ، وقد دعت إلى اجتماعها كلاً من :

١. الدكتور يوسف عبدالكريم مدير إدارة الشؤون القانونية بوزارة الخارجية .
٢. الأستاذ علي العرادي من الدائرة القانونية بوزارة الخارجية .

## أولاً : رأي ممثلي الجهات الحكومية المختصة:

### ١. وزارة الخارجية :

ترى وزارة الخارجية أن الميثاق لا يتضمن ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، وجاء إقراره بعد توافق كبير عليه من الدول العربية ويعتبر للميثاق نجاحاً كبيراً في إظهار اهتمام الجامعة العربية والدول العربية بموضوع احترام حقوق الإنسان ، وأنه لا يوجد ما يمنع تصديق مملكة البحرين عليه ، فانضمام مملكة البحرين على الميثاق العربي يعد مكسباً على الصعيد المحلي والدولي . ورداً على استفسار اللجنة ذكر ممثل وزارة الخارجية أن التنسيق مع دول مجلس التعاون بهذا الخصوص يتم قبل الشروع بمناقشة الاتفاقيات وأثناء التداول التفصيلي لبنود الاتفاقيات . وأن تأخير التصديق على الميثاق لا يعتبر تأخيراً بمعنى الكلمة وإنما هو بسبب الإجراءات الدقيقة التي تتبعها وزارة الخارجية في مثل هذه الحالات، علماً بأن مملكة البحرين سبقت العديد من الدول في إجراءات التصديق.

### ٢. وزارة الداخلية :

أشارت وزارة الداخلية إلى أنها لم تشارك مع الجهات المعنية في إعداد الميثاق العربي لحقوق الإنسان، إلا أنه بعد الاطلاع عليه وعلى مواده ، ترى أنه لا يوجد ما يمنع تصديق مملكة البحرين على الميثاق العربي لحقوق الإنسان المرافق للمرسوم الملكي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٥ ، حيث إنه يتوافق مع ما جاء في الشريعة الإسلامية فالانضمام لهذا الميثاق سيحقق مكاسب للمواطن والمملكة على الصعيدين الداخلي والإقليمي . وإن وزارة الداخلية تعمل جاهدة على توسيع قاعدة حقوق الإنسان في البحرين وتدعو كافة الجهات الحكومية والأهلية إلى الارتقاء بهذه الحقوق إلى مصاف الدول المتقدمة .

وابعاً : توصية اللجنة:

- توصي اللجنة بالموافقة على مشروع قانون بالتصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٥ م .

### مشروع القانون

١ . الديباجة :

نص الديباجة كما ورد من الحكومة الموقرة:

"نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين .  
بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقره مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية السادسة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٤ ،  
أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :".

توصية اللجنة :

- توصي اللجنة بالموافقة على نص الديباجة كما ورد من الحكومة .

٢ . المادة الأولى :

نص المادة كما ورد من الحكومة الموقرة :

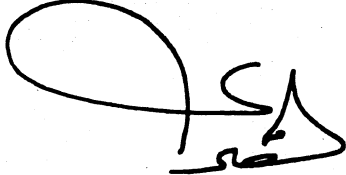
" صدق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقره مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية السادسة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٤ ، المرافق لهذا القانون" .

**ملاحظات لجنة الشؤون  
التشريعية والقانونية  
بمجلس الشورى**

وانتهت اللجنة - بعد المداولة والنقاش - إلى عدم مخالفة مشروع القانون لمبادئ وأحكام الدستور.

### توصية اللجنة :

توصي اللجنة بسلامة مشروع القانون بالتصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان المرافق للمرسوم الملكي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٥م؛ من الناحيتين الدستورية والقانونية.



محمد هادي الجواحي

رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية